

منظمات حقوقية ومهنية تحمل رئيس الحكومة مسؤولية الانحراف بالمؤسسة الأمنية

عاشت تونس في اليومين الأخيرين على وقع مشهد صادم ومرعب وإجرامي ومنفلت هز وجدان الرأي العام وأعاد إلى الأذهان صورة القمع الهمجي والممنهج أبان حكم بن علي. لقد عرفت منطقة الجيارة يوم الثلاثاء 8 جوان الجاري حادثة موت في ظروف مسترابة للشباب أحمد بن منصف بن عمار إثر إيقافه من طرف أعوان الأمن، كما شهدت منطقة سيدي حسين السيجومي حادثة تجريد قاصر من كل ملابسه وسحله والاعتداء عليه في الطريق العام من قبل أمنيين ثم إيقافه في تلك الظروف اللا إنسانية.

إن المنظمات والنقابات والجمعيات الممضية على هذا البيان المشترك إذ تستنكر هذه الممارسات الأمنية الهمجية التي تخطت كل الحدود والمعايير، وتعتبرها نقطة مفصلية تجرنا إلى مراجعة جذرية لمفهوم الأمن الجمهوري في تونس وطبيعة الانتقال الديمقراطي ببلادنا، فإنه يهمها أن تشدد على الآتي:

- إن ما وقع في الجيارة وسيدي حسين السيجومي ليس أحداثا فردية أو معزولة بل هي مواصلة لممارسات سادت طيلة سنوات ما بعد الثورة وعرفت شيوعا ملحوظا في السنتين الأخيرتين فضحها التعاطي الأمني مع التحركات الاجتماعية خلال شهري ديسمبر 2020 وجانفي 2021 التي تمت التغطية عليها من أعلى هرم السلطة رغم تقارير وتوصيات المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية.

- إن ما حدث مدان ومجرّم وأي محاولة لتعويمه أو التقليل من شأنه لا يمكن إلا أن يصبّ في إنكار جريمة واضحة ومؤكدة ويدعم مسار الإفلات من العقاب في الجرائم الأمنية الذي تصاعد في السنوات الأخيرة وبات يأخذ طابعا ممنهجا ومؤسساتيا

- إن تصريحات الناطق الرسمي باسم الإدارة العامة للأمن الوطني، و الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية في علاقة بالجريمتين قد تجاوزت طابعها التظليلي والكاذب والمستفز إلى جريمة التستر على جرائم كاملة مما يدعو إلى مسائلتها ومراجعة السياسة الاتصالية لوزارة الداخلية في اتجاه الشفافية والوضوح

- إن التلويح بفتح تحقيقات على مستوى التفقدية العامة للأمن الوطني أو على مستوى القضاء في مثل هذه الجرائم بات يفقد مصداقيته لدى الرأي العام والنخب التونسية في ظل عدم الوصول إلى نتائج ناجعة وعادلة ومنصفة في جرائم مشابهة على غرار ما حصل مع أنور السكرافي في 22 ماي 2017 ، وأيمن عثمانى في 24 أكتوبر 2018 ، وضميس اليفرنى في 8 جوان 2018 ، وعمر العبيدي في 2 أفريل 2018 ، وأيمن ميلودي في 30 أكتوبر 2019 ، وهيكل الراشدي في 25 جانفي 2021

- إن مسؤولية أكبر اصحت مناعة بالإعلام التونسي من أجل تتبع هذه الجرائم وكشفها ووضعها في سياقاتها السياسية والاجتماعية وفتح نقاش عام ومفتوح حولها مع تشريك الضحايا وعائلاتهم من الأحياء الفقيرة والمهمشة، والحذر من الروايات الأمنية والرسمية المفخخة والمظلة حولها.

وعلى ضوء ذلك يهيم الأطراف الموقعة على هذا البيان المشترك أن:

- تحمل المسؤولية المباشرة لرئيس الحكومة وزير الداخلية بالنيابة في الإنحراف بالمؤسسة الأمنية نحو التساهل في إهدار حياة التونسيات والتونسيين ودوس كرامتهم وتدعوه إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تنصف الضحايا وعائلاتهم وتعيد الاعتبار إليهم وتضع حدا لتوظيف المؤسسة الأمنية في حل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعيدا عن الخطابات الممجوجة حول حماية الحقوق والحريات.

- تؤكد مضيها في القيام بإجراءات التقاضي في حق الشابين ومتابعتها وتنظيم حملات حولها حتى تحقيق العدالة المنجزة فيها

كما تعلم الأطراف الممضية أنها ستنظم مؤتمرا صحفيا يوم الثلاثاء 15 جوان الجاري إنطلاقا من الساعة العاشرة صباحا بمقر النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بحضور عائلات الضحايا من أجل إنارة الرأي العام أكثر عما حدث في الجريمتين المذكورتين آنفا، وإعلان جملة الإجراءات المستوجبه في هذا الصدد

الجمعيات والمنظمات الممضية

1-النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

2-الاتحاد العام التونسي للشغل

3-الجامعة التونسية لمديري الصحف

4-البوصلة

5-المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب

6-الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان

7-الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

8- الشبكة الأورو متوسطة للحقوق

- 9-المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- 10-جمعية يقظة من اجل الديمقراطية و الدولة المدنية
- 11-مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الانسان (دعم)
- 12-جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية
- 13-منظمة 10_23 لدعم مسار الانتقال الديمقراطي
- 14-الاتحاد التونسي للاعلام الجمعياتي
- 15-جمعية متطوعون
- 16- الائتلاف التونسي لالغاء عقوبة الاعدام
- 17-رابطة الكتاب التونسيين الأحرار
- 18-جمعية عين على المرناقية
- 19-تكلم من أجل حرية التعبير والابداع
- 20-اللجنة الوطنية لمناضلي اليسار
- 21-جمعية بنا للإعلام والتنمية
- 22-إتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل
- 23-الجمعية التونسية من اجل الحقوق و الحريات
- 24-منظمة مساواة
- 25-دمج الجمعية التونسية للعدالة و المساواة
- 26-الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية
- 27-المرصد الوطني للدفاع عن مدينة الدولة
- 28-جمعية التلاقي للحرية و المساواة
- 29- لجنة اليقظة من أجل الديمقراطية في تونس ببلجيكا
- 30-جمعية وشم
- 31-منتدى التجديد للفكر المواطني والتقدمي
- 32-جمعية حسن السعداوي للديمقراطية و المساواة
- 33-الاتحاد العام لطلبة تونس
- 34-جمعية المواطنة و التنمية و الثقافات و الهجرة بالضفتين
- 35-جمعية فنون و ثقافات بالضفتين
- 36-منتدى تونس للتمكين الشبابي
- 37-جمعية التضامن المدني تونس
- 38-جمعية نشاز
- 39-توافق الجمعية التونسية للدفاع عن القيم الجامعية
- 40-تقاطع من أجل الحقوق والحريات
- 41-جمعية التونسيين بفرنسا
- 42-لجمعية التونسية لمساندة الأقليات
- 43-جمعية كلام
- 44_ منظمة محامون بلا حدود
- 45-مركز تونس لحرية الصحافة
- 46-المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب
- 47-الذاكرة المشتركة من أجل الحرية و الديمقراطية
- 48-اللجنة من أجل احترام الحريات و حقوق الإنسان في تونس
- 49-ائتلاف صمود
- 50-جمعية رؤية حرة
- 51-الجمعية التونسية للإنصاف و العدالة الاجتماعية و الكرامة الإنسانية